جونسون يناشد إسرائيل عدم ضم مستوطنات

وزير إسرائيلي: ضم أجزاء من الضفة ليس وشيكاً

عواصم – «وكالات» : قال رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون إنه يتعين على إسرائيل ألا تضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة، محذراً من أن لندن لن تعترف بأي تغييرات على حدود 1967.

ونقل موقع «واي نت نيوز دوت كوم» عن جونسون قوله: «الضم سيشكل انتهاكا للقانون الدولي... سيكون أيضاً هدية لأولئك الذين يريدون ترسيخ القصص القديمة عن إسرائيل».

وأضاف «آمل بشدة ألا يتم الضم... إذا حدث، فإن المملكة المتحدة لن تعترف بأي تغييرات على حدود 1967، باستثناء تلك المتفق عليها بين الطرفين».

من ناحية أخرى هون وزير إسرائيلي، الثلاثاء، من احتمال اتخاذ خطوات كبيرة لضم المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية في 1 يوليو المقبل، الموعد المقرر أن تبدأ فيه الحكومة نقاشاً حول هذه المسألة.

وقال عضو حزب ليكود زئيف إلكين، إن «إسرائيل لم تحصل بعد على الضوء الأخضر الذي تطلبه من واشنطن لبسط سيادتها على أجزاء من الضفة الغربية»، وهي أراض يطالب بها الفلسطينيون لإقامة دولتهم.

وقال نتنياهو في كلمة، إنه «اجتمع مع السفير الأمريكي ديفيد فريدمان ومستشار البيت الأبيض آفي بيركويتس لبحث مسألة السيادة».

وأضاف «نعمل عليها هذه الأيام وسنواصل العمل عليها في الأيام المقبلة».

وأدانت القيادة الفلسطينية والأمم المتحدة وقوى أوروبية ودول عربية، ضم الأراضي التي احتلتها القوات الإسرائيلية في حرب 1967.

وقال إلكين وزير التعليم العالي لراديو إسرائيل، رداً على سؤال عما سيحدث: «كل من رسم صورة لحدوث كل شيء في يوم واحد هو 1 يوليو، فعل ذلك على مسؤوليته» .

وزير التعليم العالي زئيف إلكين ورئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو

ويزور فريدمان، وبيركويتس إسرائيل في إطار جهود البيت الأبيض للتوصل إلى إجماع داخل الحكومة الإسرائيلية على خطوة الضم، كما هي موضحة في خطة السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، التي أعلنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في يناير الماضي.

وتدعو الخطة إلى بسط السيادة الإسرائيلية على 30 في المئة من أراضي الضفة الغربية، الأراضي التي تبني إسرائيل مستوطنات عليها منذ عشرات السنين، بالإضافة إلى إقامة دولة فلسطينية بقيود صارمة.

ويقول الفلسطينيون، إن «مشروع الخطة سيجعل أي دولة فلسطينية تقام على أراض في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، دولة لا تتوفر لها مقومات الحياة»، وتعتبر أغلب القوى العالمية المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي المحتلة غير شرعية.

ويقول نتانياهو، إن «للشعب اليهودي حقوق قانونية وتاريخية في أراضي الضفة الغربية المذكورة في التوراة باسم يهودا والسامرة».

ونتانياهو وحليفه الرئيسي في الائتلاف الحاكم بيني غانتس وزير الدفاع على خلاف بسبب الضم الذي روج له رئيس الوزراء اليميني.

وكرر غانتس دعوته في مقابلة مع الموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرونوت اليوم الثلاثاء لإسرائيل لتحاول ضمان الدعم الفلسطيني والدولي لخطة ترامب، قبل المضي قدماً في خطوة الضم من جانب واحد.

إيران تحقق في انفجار مركز طبي شمال طهران

جانب من آثار الحريق

طهران – «وكالات» : أعلن التلفزيون الحكومي الإيراني على موقعه الالكتروني الأربعاء أن الشرطة الإيرانية «تستجوب أربعة أشخاص» في إطار تحقيق في الانفجار الذي أسفر عن مقتل 19 شخصاً في مركز طبي في شمال طهران مساء الثلاثاء.

وقال موقع «إيريبنيوز» نقلاً عن حامد هدوند نائب رئيس الشرطة في العاصمة إن «الشرطة تستجوب أربعة أشخاص وتحقق معهم».

ومن بين هؤلاء الأشخاص المدير العام لمركز «سينا أطهر» وثلاثة مسؤولين آخرين فيه.

ووفقاً لأحدث تقرير لهيئة الاسعاف، قتل 19 شخصاً بينهم 15 امرأة في هذا الحادث المأساوي.

ونفى حسين رحيمي قائد شرطة طهران أن يكون الحادث «تخريبياً» وفق ما أوردت وكالة «فارس» صباح الأربعاء. وقال «هذه شائعات» مضيفا أن الحادث كان نتيجة «اندلاع حريق في هذا المركز الصحي الخاص».

ومع ذلك، لم يحدد بعد سبب الحادث وطلب الرئيس حسن روحاني في رسالة تعزية لأسر الضحايا من «السلطات المعنية» تسليط الضوء على سبب الحادث.

وقال الناطق باسم إدارة الإطفاء في طهران جلال مالكي للتلفزيون الرسمي إن الانفجار وقع عندما اشتعلت نيران في اسطوانات غاز في مخزن المركز الطبّي.

وأشار إلى أن بعض الضحايا «كانوا في الطبقات العليا، داخل غرف العمليّات، وكانوا من المرضى أو مُرافقيهم. لسوء الحظّ، فقدوا حياتهم بسبب الحرارة والدخان الكثيف».

وأخمد الحريق بعد نحو ساعتين.

يأتي هذا الحادث بعد أربعة أيّام من انفجار خزّان غاز صناعي قرب مجمّع عسكري، هزّ العاصمة الإيرانيّة.

أستراليا تخطط لتعزيز دفاعها بـ 190 مليار دولار

رئيس الوزراء الأسترالي سكوت موريسون

«وكالات» : أعلن رئيس الوزراء الأسترالي سكوت موريسون أمس الأربعاء عن إنفاق دفاعي إضافي بقيمة 270 مليار دولار أسترالي (190 مليار دولار أمريكي) خلال العقد المقبل.

ويتضمن تعزيز الإنفاق الدفاعي شراء أسلحة الضربات بعيدة المدى المتقدمة لأول مرة، بالإضافة إلى تجربة أسلحة بعيدة المدى أسرع من الصوت.

وقال موريسون إن الإعلان، وهو جزء من التحديث الاستراتيجي الدفاعي لعام 2020، يشير إلى «تغيير رئيسي في الموقف الدفاعي الأسترالي، حيث أنه يعطي الأولوية لمنطقة المحيط الهادئ – الهندي»، محذرا من أن العالم في فترة ما بعد الوباء سوف يصبح أكثر خطورة.

وذكر رئيس الوزراء في كانبرا: «هذه هي الحقيقة البسيطة. حتى ونحن نحدق في جائحة كوفيد في الداخل، نحتاج أيضا إلى الاستعداد أيضا لعالم ما بعد كوفيد الذي هو أقفر وأخطر وأكثر اضطراباً».

وأضاف موريسون أن «أستراليا لم تشهد مثل هذا الغموض الاقتصادي والاستراتيجي في المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية».

ويأتي هذا الإعلان في الوقت الذي تتعرض فيه علاقة كانبرا مع بكين، شريكها الاقتصادي الأهم، لضغوط شديدة، مع اتهامات بالتجسس وهجمات إليكترونية.

وعلى الرغم من أن موريسون لم يحدد بصراحة أن التهديدات من الصين أدت إلى زيادة الإنفاق، فقد قال إن أستراليا بحاجة إلى الاستعداد لأن «منطقة المحيط الهادئ – الهندي هي مركز للمنافسة الاستراتيجية المتزايدة».

وقال أيضاً إن العلاقات بين الصين والولايات المتحدة «متوترة على أحسن تقدير، حيث تتنافسان على التفوق السياسي والاقتصادي والتكنولوجي».

وفي عام 2016، وعدت أستراليا بإنفاق 195 مليار دولار على مدى العقد على الدفاع.

الديموقراطيون يطالبون بتوضيحات بشأن قضية المكافآت الروسية في أفغانستان

واشنطن – «وكالات» : جدّد أعضاء ديموقراطيّون في مجلس النوّاب الأمريكي ، عقب اجتماع في البيت الأبيض الثلاثاء، المطالبة بأن يطلعوا مباشرة من قادة أجهزة الاستخبارات على توضيحات بشأن ما إذا كانت روسيا قد قدّمت فعلاً مكافآت ماليّة لمقاتلين مرتبطين بحركة طالبان كي يقتلوا جنوداً أميركيّين في أفغانستان.

وفي مواجهة دونالد ترامب الذي ينفي أن يكون قد تمّ إطلاعه على هذه القضيّة، أعرب الديموقراطيّون أيضاً عن قلقهم من أن يكون البيت الأبيض يتجنّب إبلاغ الرئيس الجمهوري بأمور يُحتمل أن تزعجه، معتبرين أنّ من شأن هذا الأمر، إذا صحّ، أن يمثّل «مشكلة لأمن» البلاد.

وفي ختام الاجتماع، قال الوفد النيابي الديموقراطي الذي غابت عنه رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي، إنّه لم يحصل على أي معلومات جديدة «أساسية» بشأن هذه القضية.

ووفقاً لصحيفة «نيويورك تايمز»، فإنّ الاستخبارات الأمريكية واثقة من أنّ موسكو قدّمت مكافآت مالية إلى مقاتلين مقرّبين من حركة طالبان لقتل جنود أمريكيين في أفغانستان.

وفي بادئ الأمر، قال البيت الأبيض إنّ أجهزة الاستخبارات لم تعتبر هذه المعلومات «جديرة بالثقة»، لكنّه عاد وقال الإثنين إنّ أجهزة الاستخبارات كانت منقسمة حيال تقييمها لمدى صدقيّة هذه المعلومات ولهذا السبب لم يتمّ إطلاع ترامب عليها.

مجلس النواب الأمريكي

وقال آدم شيف رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب «أجده أمراً لا يمكن تفسيره أنّ الرئيس، في ضوء هذه المزاعم العلنية جدّاً، لم يخرج أمام الأمريكيين ليقول لهم إنّه سيفتح تحقيقاً لمعرفة ما إذا كان الروس يضعون مكافآت على رؤوس عسكريين أمريكيين».

وأضاف خلال مؤتمر صحافي أنّه بدلاً من أن يفعل ترامب ذلك فهو يقول إنّه «لم يتمّ إطلاعه»، معتبراً أن ما فعله الرئيس الجمهوري «لا يغتفر».

وشدّد شيف على أنّه أبلغ البيت الأبيض بـ«القلق» الذي يساور العديد من زملائه إزاء «التردّد في إبلاغ الرئيس بأشياء لا يريد سماعها».

وأضاف «ربّما يكون هذا الأمر صحيحاً أكثر في ما يتعلّق بـ(الرئيس الروسي فلاديمير) بوتين وبروسيا بوتين»، مشيراً إلى أنّ «الكثير منا لا يفهمون سبب ألفته مع هذا الزعيم المستبدّ الذي يريد الإساءة إلى أمّتنا».

شرطة هونغ كونغ تعتقل أكثر من 30 شخصاً

«وكالات» : ذكرت شرطة هونغ كونغ أنها اعتقلت أكثر من 30 شخصاً أمس الأربعاء، في منطقة تسوق مكتظة بالحركة في هونغ كونغ بسبب انتهاك قانون جديد للأمن القومي، فرضته الصين.

وقبل أن تجري الشرطة الاعتقالات في منطقة «كوزواي باي»، حملت أعلام تحذير أرجوانية اللون لتحذير المتظاهرين بأنهم يمكن اعتقالهم بسبب نشاطهم الانفصالي، بموجب القانون الجديد، إذا لم يوقفوا نشاطهم.

وكانت أول عملية اعتقال لرجل كان يحمل شعار «استقلال هونغ كونغ» والجريمة تأتي الآن مع عقوبة مشددة محتملة بالسجن.

وناقشت الرئيسة التنفيذية لهونغ كونغ، كاري لام ومسؤولون حكوميون كبار في المدينة التي تحكمها الصين تفاصيل القانون في مؤتمر صحفي أمس الأربعاء، وهو اليوم الأول لتنفيذه.

وقالت لام إنها راضية عن التمرير الأخير لبندين مهمين من التشريع، اللذين أثارا اضطرابات: قانون الأمن القومي الجديد بالإضافة إلى قانون النشيد الوطني قبل ذلك، الذي يجعل السخرية من النشيد الوطني جريمة.

وأضافت لام أن القانون سيضمن حريات وحقوق المواطنين في هونغ كونغ على الرغم من المخاوف من حدوث العكس.

وفي وقت سابق من اليوم الأربعاء، وصفت كاري لام القانون بأنه «أهم تطور» في العلاقات بين هونغ كونغ والصين، منذ تسلم المدينة من الحكم البريطاني في عام 1997، على الرغم من المخاوف مما يعنيه هذا الإجراء بالنسبة للحكم الذاتي المستقبلي لهونغ كونغ من البر الرئيسي. ويطالب التشريع بعقوبات بالسجن مدى الحياة، لأكثر الجرائم خطورة وهي الإرهاب والإنفصالية وهدم سلطة الدولة والتواطؤ مع قوى أجنبية حسب وكالة «بلومبرغ» للأنباء اليوم الأربعاء.

ودخل القانون حيز التنفيذ قبل وقت قصير من حلول الذكرى السنوية لإعادة هونغ كونغ للصين في عام 1997 التي تصادف الأول من يوليو، وهي مناسبة رمزية دائما ما تتسم بمظاهرات حاشدة ضد بكين.

وكان الرئيس الصيني شي جين بينج قد وقع أمس الثلاثاء على قانون الأمن القومي لهونغ كونغ، والذي أثار مخاوف بين الناشطين المؤيدين للديمقراطية في المدينة وإدانات من حكومات في أنحاء العالم، حسبما ذكرت وسائل إعلام رسمية صينية.

ووافقت اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، وهي هيئة تشريعية رئيسية في الصين، على إضافة التشريع إلى الملحق الثالث في القانون الأساسي لهونغ كونغ.

فرنسا ودول الساحل تعتزم تعزيز الحرب ضد الجهاديين

«وكالات» : أعربت دول الساحل الخمس وفرنسا في ختام قمّة في نواكشوط الثلاثاء، عزمها على تعزيز المكاسب التي حقّقتها، على حدّ قولها، ضدّ الجهاديين في الأشهر الأخيرة، معترفة في الوقت نفسه بأنها تواجه تحدّيات ضخمة قد تصعّب تحقيق هذا الأمر.

وقال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إنّ قوات دول الساحل والقوات الفرنسيّة التي تساندها في محاربة الجهاديّين نجحت في أن «تعكس» توازن القوى في منطقة الحدود الثلاثية (مالي وبوركينا فاسو والنيجر) حيث ركّزت في الأشهر الأخيرة عملياتها العسكرية ضدّ الجماعات المسلّحة الموالية لتنظيم داعش.

وإذ أكّد ماكرون أنّ «النصر ممكن» في منطقة الساحل، لفت إلى أنّ هذا الأمر يتطلّب «تعزيز» الديناميّة الأخيرة، وذلك خصوصاً عبر تأمين عودة المحافظين والقضاة وأجهزة الشرطة إلى مناطق لا تزال خارج السيطرة.

بدوره، قال نظيره الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني الذي استضاف القمة إنّ «التقدّم الحاصل وعلى الرّغم من رمزيّته وكونه يحمل آمالاً جساماً، يبقى ناقصاً في وجه حجم التحدّيات التي يجب رفعها، فالتطرّف العنيف بمختلف أشكاله ما زال يستوطن العديد من مناطق فضاء مجموعة الخمس بالساحل ويتوسّع بشكل مقلق نحو مناطق جديدة».

وأضاف بحسب ما نقلت عنه الوكالة الرسمية أنّ «تطوّر الأزمة السياسيّة والأمنيّة في ليبيا منذ 2011 يستدعي - ولأكثر من مبرّر- منّا مزيد اليقظة حيث إنّ الأزمة الليبيّة التي تشكّل اليوم أحد المسبّبات الأساسية لتدهور الوضعية الأمنية في فضاء مجموعة الخمس بالساحل تواصل اليوم تغذية مجموعات الإرهاب المسلّحة النشطة في الساحل من خلال تهريب الذخيرة والمخدّرات والاتجار بالبشر، ممّا يستدعي منّا جعلها اليوم ضمن أولويّات عملنا المشترك».

وخلال قمّتهم، أجرى القادة مراجعةً للحملة التي أعادوا إطلاقها في يناير بعد سلسلة من الانتكاسات.

وجمعت قمّة نواكشوط إلى الرئيس الفرنسي قادة بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر وتشاد، وقد عقدت بعد نحو ستة أشهر من قمّة جمعتهم في يناير في مدينة بو الفرنسية.

وشارك في القمّة ممثّلون للأمم المتحدة والاتّحادين الإفريقي والأوروبي، إضافة إلى قادة حكومات كل من إسبانيا وإيطاليا وإسبانيا، وقد شارك غالبية هؤلاء في القمة عبر الفيديو.

وأكّد البيان الختامي للقمّة «التزام رؤساء الدول عدم التسامح مع أيّ خرق لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وتعهّدوا العمل على احترام حقوق الإنسان وإضفاء الصبغة القانونية في مجالات العمليات في ساحات القتال، خاصّة من خلال تعزيز المكونة القانونية للجيوش الوطنية والقوة المشتركة وانخراط جميع قوات الدفاع والأمن في إطار التطابق مع حقوق الإنسان».

كما شدّد البيان على أنّ «التجاوزات المحتملة من طرف قوات الدفاع وقوات الأمن ستكون محل تحقيقات وفي حال ثبوتها سيتعرّض المتورطون فيها لعقوبات صارمة».

وكان ماكرون وصل إلى نواكشوط في مستهلّ أول رحلة له خارج أوروبا منذ تفشي فيروس كورونا المستجد واضعا كمامة، قائلاً إنّ القمة تهدف إلى «تعزيز المكاسب».

وكانت جماعات مسلّحة قد صعّدت هجماتها على قواعد للجيشين المالي والنيجري.

وردّت فرنسا بتعزيز قوة برخان التي أنشأتها لمكافحة المتطرفين في غرب إفريقيا، والتي باتت تضم أكثر من 5 آلاف عنصر بعد رفدها بـ600 عنصر إضافي مؤخرا.

في وقت سابق الشهر المنصرم، أعلن الجيش الفرنسي أحد أكبر نجاحاته في الحملة المستمرة منذ 7 سنوات، والذي تمثّل في مقتل زعيم تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي عبد المالك دروكدال.

وتتركّز العمليّة حاليّاً على تعقّب مسلّحي تنظيم داعش في الصحراء الكبرى، في المنطقة الحدوديّة المشتركة بين مالي وبوركينا فاسو والنيجر.

والإثنين، تبنّى مجلس الأمن الدولي قراراً يمدّد ولاية بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في مالي لمدّة عام إضافي حتّى 30 يونيو 2021.